

الريادة الاجتماعية

في لبنان

اقتراح إطار عمل سياساتي من أجل
الدمج الاقتصادي والتضامن الاجتماعي



Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

بدائل
BADAEL

حزيران/يونيو 2020

تم إصدار هذا المنشور بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الائتماني الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية (صندوق «مدد»). مشروع بدائل هو المسؤول الوحيد عن مضمونه وهو لا يعكس بالضرورة وجهات نظر الإتحاد الأوروبي

المساهمون¹

قامت مجموعة بيوند (Beyond Group) بتطوير مسوودة السياسة هذه بعد قيامها بتيسير عملية استشارية بين الشركات الناشئة والجهات الفاعلة في النظام البيئي للريادة الاجتماعية في لبنان.

من بين المنظمات التي وقّرت المعلومات والتعليقات والدعم طيلة مرحلة الاستشارة، ترد المنظمات التالية:

الفنار	ليف لوف لبنانون (Live Love Lebanon)
جامعة الجنان	مايك سينس (Make Sense)
المجموعة	نملية
حرفي لبنان (Artisan du Liban)	أوكسفام لبنان
B.O.T	ريادة للابتكار الاجتماعي
بيريتك (Berytech)	نواة للمبادرات القانونية (Seeds For Legal Initiatives)
COSV	مركز شيفت الابتكار الاجتماعي (Shift Social Innovation Hub)
صندوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (ESFD)	سوق الطيب
مؤسسة ديان	سوق.إل بي (Souk.LB)
إيدال (IDAL)	يونيسيف لبنان
كفالات	جامعة القديس يوسف - المدرسة الاجتماعية
جمعية المؤسسات الاجتماعية اللبنانية (LSE)	
الجامعة اللبنانية الدولية (LIU)	

1 تتضمن هذه اللائحة المنظمات التي تمّ التواصل معها ووافقت على إدراجها على لائحة المنظمات المساهمة. أي منظمة مساهمة ترغب بإضافة اسمها إلى اللائحة بإمكانها التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني info@beyondrd.com

وثمة حاجة في موازاة المساعي الحكومية إلى حلول ابتكارية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبغية تحقيق ذلك تظهر الريادة الاجتماعية كاستراتيجية مركزية.

فالريادة الاجتماعية نموذج عالمي اعتمده دول عديدة في العالم للتصدّي للتحديات الاقتصادية والبيئية ولخلق فرص العمل للمجموعات المهمشة بوجه خاص.⁵

في المملكة المتحدة على سبيل المثال، ثمة 70 ألف مؤسسة اجتماعية تساهم في الاقتصاد بما يعادل 40 مليار دولار أميركي وفي توظيف ما يقارب مليار شخص.⁶ أما في إيطاليا، فقدر عدد المؤسسات الاجتماعية في عام 2017 بـ 102,000 مؤسسة تضم 900,000 عامل ويبلغ رقم أعمالها السنوي 42,700 مليون يورو.⁷

نموذج للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية

يمر لبنان بأزمة اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية شديدة تفاقمت بسبب جائحة الكوفيد 19، ممّا دفع البلاد إلى حالة من الاضطراب العميق. وقد نتج عن سنواتٍ من سوء الإدارة وانعدام السياسات الفعالة، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة المحلية وتدابير التقييد الصارمة، المزيد من التحديات الاجتماعية وعدم المساواة، وارتفاع البطالة، وانتشار الفقر وانحدار مستويات المعيشة في جميع أنحاء لبنان.

بالرغم من أن الحكومة اللبنانية كانت تحاول التصديّ للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال مبادرات سياساتية متعدّدة بما فيها برنامج استثمار رأس المال، ورؤية لبنان الاقتصادية، واستراتيجية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستراتيجية أهداف التنمية المستدامة بهدف خلق فرص العمل، وتنشيط الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، فإن التحديات الاجتماعية وأوجه عدم المساواة ما زالت آخذة بالارتفاع، لا سيما في المناطق المهمشة.

27%*

يعيش 27% من الناس في الفقر بأقلّ من 8.5 دولار يوميًا و255 دولار شهريًا²

* في ظلّ الأزمة الحالية، يتوقّع البنك الدولي أن يصل معدّل الفقر إلى 50% في عام 2020 (تشرين الثاني 2019)

25%*

تبلغ نسبة البطالة 25%، ونسبة الشباب (ما دون 25 سنة) العاطلين عن العمل 37%³

* في ظلّ الأزمة الحالية، تدّعي مصادر غير رسمية أن معدّل البطالة بلغ 40% في عام 2020.

88.37%

ويصل مؤشر التلوّث إلى 88.37%، وقد احتلّ البلد المرتبة الخامسة من بين البلدان الأكثر تلوّثًا⁴

% من إجمالي الناتج المحلي

% من معدّل التوظيف

المملكة المتّحدة	3% (ثلاث أضعاف حجم الصناعة الزراعية)	5%
إيطاليا	15%	10%
كوريا الجنوبية	3%	0.05%
كينيا	45%	
فرنسا	10%	
اسبانيا		20%

5 الفوضية الأوروبية. 2014. مؤتمر: رواد الأعمال الاجتماعية المجلس الثقافي البريطاني 2015. مقياس للمؤسسات الاجتماعية المؤسسات الاجتماعية للمملكة المتحدة. 2015. التفكير العالمي والتجارة الاجتماعية. للمجموعة التوجيهية العالمية. 2014. تقرير الاستثمار ذات التأثير.

6 مستقبل مجال الأعمال: استقصاء 2017 بشأن المؤسسات الاجتماعية. الفوضية الأوروبية (2020) للمؤسسات الاجتماعية وبيئتها في أوروبا.

7 تقرير مستحدث للبلدان: إيطاليا بقلم: كارلو بورزاغا. لوكسمبرغ مكتب المطبوعات التابع للاتحاد الأوروبي

2 البنك الدولي / وزارة الشؤون الاجتماعية، 2011

3 وزارة العمل، 2017

4 نومبيو، 2020

فوائد الريادة الاجتماعية

تؤدّي المؤسسات الاجتماعية بصفتها نموذجًا مختلطاً للأعمال الهادفة «دورًا مهمًا في تحفيز التنمية المستدامة والشاملة، والتصدي لعدم المساواة، والمساعدة على معالجة بعض أكبر التحديات التي تستهدفها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة».⁸

أبرزت التجربة على الصعيد الدولي أن الريادة الاجتماعية تساهم في:

رفع مستوى التعاون والشراكة بين المؤسسات الاجتماعية والحكومة إذ تهدف الجهود المشتركة إلى معالجة الاحتياجات ذات الأولوية وبالتالي تقلص الإنفاق العام.

تعزيز القدرة على الصمود، وتحسين فرص العمل ومكافحة الفقر عبر تشجيع انخراط المواطنين في المبادرات الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني.

التصدي للتفاوت في تأمين الخدمات عبر القطاعات. تجد المؤسسات الاجتماعية حلولاً للاحتياجات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي غالبًا ما لا تأمنها السلطات العامة.

استعادة ثقة المواطنين بخدمات الدعم العام، والمؤسسات ونظام الحوكمة.

تحسين التماسك الاجتماعي والتخفيف من حدة عدم الاستقرار الاجتماعي بحيث أن المؤسسات الاجتماعية تُعنى بأوجه عدم المساواة، وإقصاء الاجتماعي، والاحتياجات الاجتماعية الخاصة بالجماعات المهمشة.

الزيادة من ديناميكية الاقتصادات المحليّة عبر تطوير منتجات وخدمات مبتكرة جديدة، واستهداف الأسواق مرتفعة الخطورة والقطاعات التي تشكّل تحدّيًا بالنسبة للهيئات التقليدية العامة والخاصة التي تقدّم الخدمات.

تشجيع الحوكمة الشاملة والممارسات الشفافة عبر المنظمات بحيث أن المؤسسات الاجتماعية تهدف إلى تأمين الآليات التشاركية للأطراف الفاعلة و/أو للمستفيدين.

إتاحة تأمين منتجات وخدمات مستدامة وعالية الجودة على المستويين المحلي والوطني. تؤمن المؤسسات الاجتماعية الاستخدام المستدام للموارد المحليّة وتتسم في الوقت عينه بحسّ المسؤولية والوعي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والبيئية.

في دراسات حديثة، تضمنت الأنشطة الرئيسية للمؤسسات الاجتماعية في إيطاليا¹⁰ والمملكة المتحدة¹¹ ما يلي:

قد يشكّل السياق الحالي في لبنان دافعاً لتحفيز الشباب والنساء والمواطنين لخلق فرص جديدة وتوفير العمل فيساعدون بذلك الحكومة على حلّ المشاكل الاجتماعية والحدّ من الإنفاق وتحسين الخدمات المحليّة في قطاعات على غرار التعليم والصحة والفقر والنفايات والمياه....⁹

أنشطة المؤسسات الاجتماعية	المملكة المتحدة 2017	إيطاليا 2011
الرعاية الاجتماعية	8%	27%
التنمية الاقتصادية	21%	16%
الصحة	8%	12%
التعليم والأبحاث	11%	19%
الثقافة والترفيه	7%	19%
بيئة	7%	2%

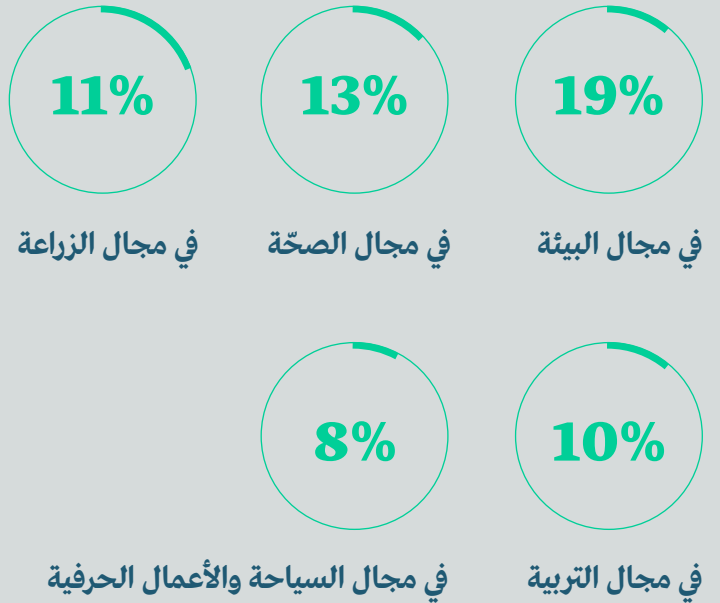
تعدّ الريادة الاجتماعية مفهوماً جديداً في لبنان إلا أنّها ظاهرة قديمة في المجتمع. من منطلق ثقافي، قام سكّان المناطق، في المدن كما في الريف، بخلق مبادرات تشاركيّة للتعاون المحليّ بهدف خدمة مجتمعهم عبر حلّ مشاكله الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، عن طريق تشغيل المواطنين المحليين واستخدام الموارد المحليّة.

لا توجد أية صيغة قانونية خاصة لإنشاء المؤسسات الاجتماعية في لبنان، ولذلك يستعين الرواد الاجتماعيين بصيغ قانونيّة قائمة لإنشاء المؤسسات على أنها منظمات غير حكوميّة، أو شركة تجارية، أو تعاونيّة. تتناول المؤسسات الاجتماعية في لبنان مسائل مرتبطة بقطاعات مختلفة بما فيها البيئة والصحة والزراعة والتربية والأعمال الحرفيّة.

وفي إطار المبادرات الأخيرة، توزّعت المؤسسات الاجتماعية الناشئة تبعاً للنسب التالية:

خلال العقد الأخير، قامت بيوند غروب (Beyond Group)، إلى جانب عدد من الأطراف الفاعلة الدوليّة والمحليّة، بدعم عمليّة خلق ما يقارب 300 مؤسسة اجتماعية وتطويرها. فضلاً عن ذلك، جرى إطلاق عدد من المبادرات لدعم تطوير بيئة حاضنة للريادة الاجتماعية وقد أعربت الأطراف الفاعلة الدولية عن اهتمامها بتمويل عملية تطوير الريادة الاجتماعية في لبنان، في حال وضع إطار قانوني.

وبالتالي، تمثّل المؤسسات الاجتماعيّة نموذجاً لابتكار الحلول رداً على احتياجات قائمة، بغية تشجيع المشاركة والتنمية الشاملة وخلق فرص العمل، ومن أجل المساهمة في التطوّر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على الصعيد المحلي والاقليمي والوطني.



بورزاجا، ك. وبوليدريني، س. وجاليرا، ج. (2017)، المؤسسة الاجتماعية في إيطاليا: التصنيف، الانتشار والخصائص، أوراق عمل يوريس، 96 | 17. مستقبل مجال الأعمال: استقصاء 2017 بشأن المؤسسات الاجتماعية.

10

11

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية 2007. الفقر والتنمية وتوزيع الدخل في لبنان. قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالتفاوت. 2018. إعادة النظر بالأعباء الاقتصادية اللبنانية: التركيز الفائق للدخل والثروة في لبنان 2005-2014.

9

-ب-

تعريف ثلاثي الأبعاد

تُعرّف الريادة الاجتماعية على أنها أي ظاهرة تسعى من خلالها مجموعة من المواطنين إلى معالجة المشاكل الاجتماعية و/أو البيئية التي تحدد بمجتمعها بطريقة مبتكرة ومستدامة عبر استخدام الموارد المحليّة من أجل إنتاج منتجات أو خدمات تدوّر الإيرادات، وإعادة استثمار الأرباح لرفع مستوى التأثير في المجتمع.

جرى تطوير عدد من المقاييس لتحديد المؤسسات الاجتماعية بصورة أفضل في السياق اللبناني، وتشتمل هذه المقاييس على ثلاثة أبعاد:

استدامة المؤسسة الاجتماعية

ينظر المقياس الثالث في نموذج العمل الذي تتبّعه المؤسسة الاجتماعية حرصًا على استدامتها الماليّة وينظر أيضًا في كيفية استفادتها من الموارد الطبيعيّة والبيئيّة.

المعيار الخامس: الاستدامة المالية
المعيار السادس: استخدام الموارد والمعايير البيئية

هيكلية الحوكمة القائمة في المؤسسة الاجتماعية

ينظر مقياس الحوكمة في الآلية الخاصة بالشمولية والشفافية والمشاركة داخل المؤسسة الاجتماعية.

المعيار الثالث: هيكلية داخلية شاملة
المعيار الرابع: آليات اشراك أصحاب المصلحة

النتائج الاجتماعية الناجمة عن المؤسسة الاجتماعية

ينظر هذا المقياس في النتائج الاجتماعية والابتكارات التي تحقّقها المؤسسة الاجتماعية في ظل السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي في البلد.

المعيار الأول: الأثر الاجتماعي
المعيار الثاني: الابتكار الاجتماعي

غالبًا ما ترد هذه الأبعاد الثلاثة في تعريف الريادة الاجتماعية في بلدان مختلفة. لكن ثمة تحديات أصعب تبرز في السياق اللبناني بالمقارنة مع أغلب البلدان التي طوّرت و/أو أقرت إطارًا للريادة الاجتماعية. ومن هنا أهمية أن يقوم أي تعريف للريادة الاجتماعية في لبنان بوضع المواطنين في محور التطوّر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال حلول قابلة للتطوير وعبر تعزيز قدرة الدولة وتوطيد الثقة بين الأطراف الفاعلة المعنية.

لا بد من تأمين بيئة تعزّز قدرات المؤسسات الاجتماعية بغية تمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها سعيًا لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتشجيعًا لمجتمعات أكثر تماسكًا وشمولية. وبالواقع، فإن توفير الإطار القانوني يعود بالمنفعة على المؤسسات الاجتماعية ومجال الريادة الاجتماعية والمواطنين بصورة عامّة.

بالنسبة للحكومة	بالنسبة للمواطنين	بالنسبة للنظام البيئي للريادة الاجتماعية	بالنسبة للرواد الاجتماعيين
تنشيط الاقتصادات المحلية وتحسين فرص العمل والتصدّي للفقر.	تأمين خدمات عالية الجودة على المستويين المحلي والوطني.	تحقيق توافقاً حول متطلبات الريادة الاجتماعية يمتدّ على جميع التدخلات والبرامج.	تقديم حوافز، بما في ذلك تخفيف العبء الضريبي، لتشجيع نموهم وتأثيرهم.
تعزيز نسبة التعاون والشراكات بين المؤسسات الاجتماعية والحكومة، ومعالجة الثغرات الموجودة في تأمين الخدمات بين القطاعات المختلفة.	تشجيع المواطنين على الانخراط في المبادرات التنموية الاقتصادية-الاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.	تزويد المعلومات لإنشاء خدمات دعم ملائمة تحقق أقصى درجات التأثير الاجتماعي والاستدامة في المؤسسات الاجتماعية.	انشاء منصة تشجّع التعاون والتكامل.
اعادة ثقة المواطنين بخدمات الدعم العامة، والمؤسسات ونظام الحوكمة.	تعزيز الثقة بقدرة المؤسسات الاجتماعية على حلّ المشاكل مع الحفاظ على الموارد المحلية.	تحفيز الأطراف الفاعلة في هذه البيئة للتركيز على رفع تأثير المؤسسات الاجتماعية إلى أعلى درجاته.	تنظيم القطاع ليتيح نماذج ناجحة ويحدّ من خطر التعسف.

-ت-

إطار عمل سياساتي يراعي السياق

كما ذكر سابقاً، لا توجد أبة صيغة قانونية خاصة بالمؤسسات الاجتماعية في لبنان، ولذلك يستعين الرّواد الاجتماعيون بصيغ قانونية قائمة لإنشاء المؤسسات على أنها منظمات غير حكومية، أو شركة تجارية، أو تعاونية.

أظهرت مراجعة قانونية مفصلة للنماذج القانونية الموجودة في لبنان أن ثمة نقص فيما يتعلّق بالأحكام بشأن المؤسسات الاجتماعية، كتقييم الأثر الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات الاشراف والمشاركة والمحاسبة. قامت المراجعة القانونية بمعاينة ثلاث سياسات ممكنة للمؤسسات الاجتماعية على النحو المبين في الجدول أدناه:

تصميم نموذجاً على أساس التأهل

- يُعدّ نموذج التأهل للمؤسسات التي تستوفي معايير محدّدة حلاً أبسط وأكثر قابليّة للتطبيق بالمقارنة مع تعديل الصيغ القانونية الموجودة.
- يتيح نظام التأهل سلسلة من الحوافز التي تشجّع المؤسسات الاجتماعية على زيادة أثرها الاجتماعي بغض النظر عن النموذج القانوني المعتمد.

- الوصول إلى عدد أكبر من المؤسسات الاجتماعية القائمة.

- توفير الحوافز للمؤسسات الاجتماعية القائمة لتحسين أثرها الاجتماعي.

- المناصرة لإطار عمل بسيط وسهل وسريع لدعم القطاعات وتنظيمها.

- سهولة الإقرار والتنفيذ عند توافر نموذج الحوكمة المناسب والشركاء المناسبين.

- يتيح لأي منظمة إمكانية تقرير ما إذا كانت المساعي الرامية إلى استيفاء الشروط تعادل الحوافز.

- يتطلب متابعة دقيقة ووثيقة، لا سيما لضمان تنفيذ ممارسات الحوكمة الإيجابية.

تعديل النماذج الحالية لتضم المؤسسات الاجتماعية

- قد يؤدي تغيير النماذج القانونية القائمة إلى سدّ الثغرة وهو ما يلزم إدراج المؤسسات الاجتماعية ضمن النماذج الموجودة كنموذج الشركة المساهمة أو الشركة المحدودة المسؤولة أو التعاونية أو المنظمة غير الحكومية.

- يؤدي دمج الريادة الاجتماعية في النماذج القانونية القائمة إلى تعزيز الريادة الاجتماعية.

- توسيع نطاق إطار العمل القانوني القائم لإدراج المؤسسات الاجتماعية.

- توفير الحوافز للمؤسسات الاجتماعية القائمة لتحسين أثرها الاجتماعي.

- المناصرة لتعديل أطر العمل القانونية القائمة.

- تبسيط الإجراءات القانونية من خلال تعديل القوانين بدلاً من الضغط من أجل وضع إطار قانوني كامل.

- تبسيط الإجراءات من خلال إزالة ضرورة إعادة التسجيل.

- يستلزم تعديل النماذج القائمة مزيداً من الوقت.

- يصبح التنفيذ أكثر تعقيداً لا سيما فيما يتعلّق بالتمييز بين المؤسسات الاجتماعية وغير الاجتماعية للسجّلة جميعها تحت النموذج القانوني عينه.

انشاء نموذج قانوني جديد للمؤسسات الاجتماعية

- النماذج القانونية القائمة تقليدية جداً ولا تسمح بتطوير الريادة الاجتماعية.
- يسمح النموذج القانوني الجديد بالتوفيق بين الأثر الاجتماعي والاستدامة المالية.

- توفير الحوافز للمؤسسات الاجتماعية الجديدة التي تستوفي الشروط للمساعدة على زيادة أثرها الاجتماعي.

- المناصرة لاعتماد سلسلة من القوانين المتعلقة بكيان المؤسسات الاجتماعية وبوضعها.

- تشجيع المؤسسات الجديدة على التسجيل مباشرة بصفقتها مؤسسات اجتماعية

- يتضمّن الحاجة إلى إعادة تسجيل المؤسسات الاجتماعية القائمة ويبرز بالتالي خطر عدم تحول المؤسسات الاجتماعية القائمة إلى النموذج القانوني الجديد في حال كانت إجراءات التسجيل معقدة وطويلة الأمد ومكلفة.

- يتضمّن إجراءات قانونية معقدة وطويلة الأمد.

- خطر أن تفقد المؤسسات الاجتماعية المسجلة كمنظمات غير حكومية إمكانية الاستفادة من الأموال المتاحة.

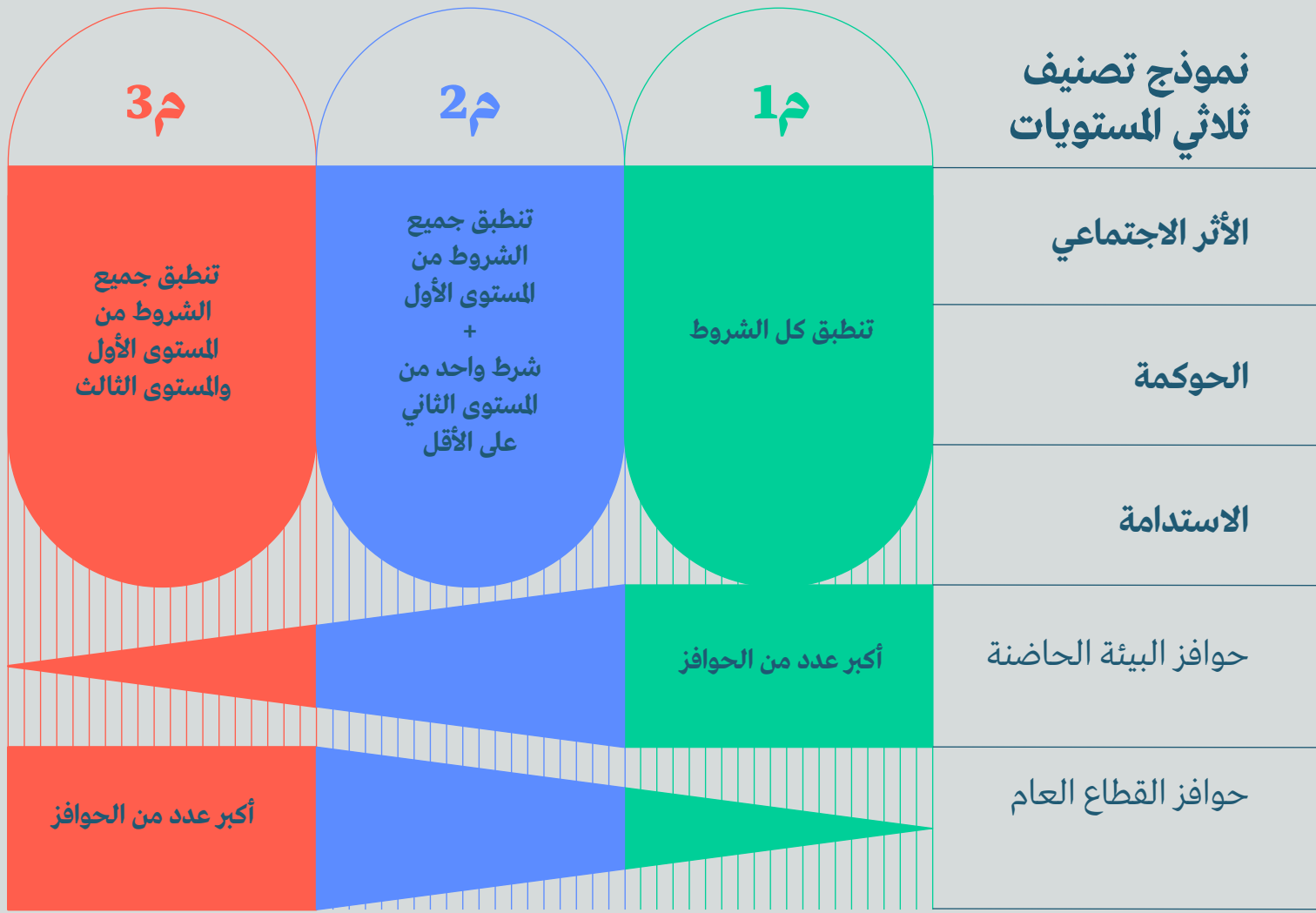
الافتراضات

الهدف

الاستراتيجيات

الايجابيات

السلبيات



تُستمدّ المتطلبات من التعريف الوارد أعلاه ومن النماذج المختلفة المعتمدة على الصعيد العالمي. غير أنه بهدف تكييف إطار العمل مع السياق اللبناني، أُعطيت أهمية أكبر لمقاييس الحوكمة والاستدامة، من خلال تحديد معايير تعكس الحاجة إلى درجات عالية من الشفافية والإدماج، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على تحقيق الإيرادات من خلال الأنشطة التجارية بغية ضمان الاستقرار والاستقلالية عن الجهات المانحة.

وتدرّج الحوافز ويختلف نوعها تبعاً لدرجة التأهيل، فتتراوح من الحوافز التي ترتبط بدعم الجهات الفاعلة في المجال إلى حوافز من طرف الحكومة المركزية تتعلق بالشؤون الضريبية وإقامة الشبكات. وقد أعدت قائمة بالحوافز وما زالت قيد التقييم.

بالاستناد إلى التحليل، يقدّم الاقتراح نموذجاً نمطياً على أساس التأهيل يُعتبر الأكثر ملائمةً للرواد الاجتماعيين في لبنان، لا سيما أنه لا يقصي أي من المؤسسات الاجتماعية القائمة والفاعلة في لبنان تحت إطار قانوني آخر، ولا يجبرها على إعادة التسجيل تحت إطار قانوني مختلف. وبالفعل، تشير تجربة المؤسسات الاجتماعية القائمة أن ثمة تفاوت بينها. لذلك من المقترح وضع نظام تصنيف يتألف من ثلاث مستويات، ويراعي المؤسسات الاجتماعية الناشئة والطامحة، بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية القائمة والتي قد يتحسن أداؤها إذا كانت لديها حوافز إضافية.

ويميّز نموذج التصنيف ثلاثي المستويات المؤسسات الاجتماعية بناءً على مقاييس تستند إلى التعريف الوارد في الفقرة السابقة: الأثر الاجتماعي، والحوكمة، والاستدامة. فيضع المتطلبات الأساسية للمؤسسات الاجتماعية (المستوى الأول) وإذا تستوفي المؤسسة شروطاً إضافية تنتقل إلى درجة التأهيل الأعلى: المؤسسات الاجتماعية المحسنة (المستوى الثاني) أو المؤسسات الاجتماعية الأكثر تأثيراً (المستوى الثالث).

وبناءً على ذلك، يمنح نظام التصنيف ثلاثي المستويات حوافز تختلف مع اختلاف درجات التأهيل الثلاثة، ويقوم بالتالي بتحفيز المؤسسات الاجتماعية بحسب المستويات المختلفة، خصوصاً تلك الأكثر تقدماً، كي تطمح إلى درجات أعلى من الحوافز، والتأثير في المجتمع، والاستدامة.

عناصر التأهل

م3	م2	م1	عناصر التأهل
ستين من العمل على الأقل			سنوات العمل
ذكر المهمة الاجتماعية كهدف أساسي ضمن النظام الداخلي			المهمة الاجتماعية
تقييم الأثر الاجتماعي وتقديم تقرير عنه [خلال عامين من التأهل]			تقييم الأثر الاجتماعي
توظيف 20% من الأشخاص من الفئات المحرومة	توظيف 5% من الأشخاص من الفئات المحرومة	20%	توظيف أشخاص من الفئات المحرومة
توقيع ونشر بيان غير تمييزي فيما يتعلق بالجنسية والعرق واللون والدين والجندر والتعبير عن الجندر والعمر والإعاقة والوضع الزوجي والحالة الاجتماعية والاقتصادية وما إلى ذلك.			الإشراك
"ادراج آليات تتيح مشاركة الأطراف الفاعلة والمستخدمين في اتخاذ القرارات في النظام الداخلي [المؤسسات التجارية] ادراج قيود على حكم الأغلبية في القرارات المتعلقة بالعناصر الأساسية للمؤسسات الاجتماعية"			اتخاذ القرارات
غالبية الأسهم لا تعود ملكيتها لشركة تجارية قائمة			الملكية
[المنظمات غير الحكومية والتعاونيات] اعتماد آليات التقرير المالي المحددة للشركات التجارية - نماذج التقرير المالي الشائعة			التقرير المالي
نشر التقارير المالية وتقارير الأثر الاجتماعي			الشفافية الإلكترونية
استرداد ما لا يقل عن 60% من التكاليف من خلال الأنشطة التجارية	استرداد ما لا يقل عن 40% من التكاليف من خلال الأنشطة التجارية	20%	الاسترداد الذاتي المالي
توزيع 15% من الربح كحد أقصى	توزيع 30% من الربح كحد أقصى	50%	توزيع الأرباح
الحوافز			الحوافز

البيئة الحاضنة
<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من دعم الخدمات الإدارية عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية الاستفادة من قنوات التسويق عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية الاستفادة من الدعم الإرشادي والتدريبي عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية الاستفادة من أدوات التمويل عبر البيئة الحاضنة للريادة الاجتماعية الاستفادة من منصة خاصة بالمؤسسات الاجتماعية للتواصل والوصول إلى الأسواق

القطاع العام
<ul style="list-style-type: none"> خفض تكلفة التأسيس أفضلية للاستفادة من أدوات التمويل عبر البنك المركزي وغيره الإعفاء الضريبي على المنح الحوافز الضريبية - إعفاء ضريبي على الربح إذا أُعيد استثماره بالكامل الحوافز الضريبية لمستثمري الأسهم [حتى سقف معين] الاستفادة من الأسواق والشراكات الدولية الإعفاء من ضريبة 7,5 بالمائة للعاملين المستقلين إعفاءات من رسوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

● جائزة المؤسسة الاجتماعية النموذجية

-ج-

نموذج حوكمة متعدد الأطراف

- يفترض إطار العمل المقترح توافر هيئة تمنح الترخيص بالإضافة إلى متابعة دقيقة للتأكد من حسن تنفيذ السياسة وتطبيقها.
- ومن شأن الهيئة أن تصبّ تركيزها على الوظائف التالية:
- مراجعة الطلبات وتحويل المؤسسات الاجتماعية التي تمتثل للمعايير المحددة.
- تطوير الأدوات ومؤشرات الأداء الرئيسيّة والآليات من أجل تقييم الأثر الاجتماعي والتبليغ عنه.
- تزويد المؤسسات الاجتماعية ببيانات محدّثة بشأن القطاعات والمناطق ذات الأولويّة.
- إقامة الشراكات بين الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في إطار خدمات الدعم ومتابعة هذه الشراكات.
- دعم المؤسسات الاجتماعية لتحقيق متطلبات التأهل والحفاظ عليها.

نوع الهيئة	المتطلبات	الايجابيات	السلبيات
هيئة عامة تحت وصاية الوزارة	<ul style="list-style-type: none">• يجب اقتراح قانون لإنشاء هيئة عامة ذات تفويض ودور هيكلية واضحة.• تجري التعيينات داخل هذه الهيئة على أساس الجدارة والخبرة.• يجب تخصيص الموارد المالية كي تكون فعّالة.	<ul style="list-style-type: none">• يؤدي مستوى الالتزام المرتفع في الوزارة المعنية• إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات المعتمدة وتأمين الحوافز من القطاع العام	<ul style="list-style-type: none">• ستتطلب عملية خلق هيئة جديدة وقتًا• سيؤدي الارتباط بوزارة واحدة إلى تقليل المشاركة والتأثير من طرف الوزارات الأخرى والجهات الفاعلة غير الحكومية• خطر الحد من الشفافية والمحاسبة• خطر التطبيق المزدوج للعملية محدودية الموارد (البشرية والمالية)
هيئة تحت وصاية رئاسة مجلس الوزراء	<ul style="list-style-type: none">• يمكن تحديد دور عملية التأهل من خلال مرسوم وزاري• يمكن إضافة الحوافز الضريبية على وثيقة الموازنة العامة.• يجب تخصيص الموارد المالية والبشرية كي تكون فعّالة.	<ul style="list-style-type: none">• تحديد الاستراتيجية الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية.• إمكانية خلق وترأس نموذج حوكمة متعدد الأطراف.• تأدية دور تنسيقي بين الجهات الفاعلة• إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات المعتمدة وتأمين الحوافز من القطاع العام	<ul style="list-style-type: none">• خطر محدودية الدور الذي تؤديه في وضع استراتيجية اجتماعية-اقتصادية• التأثير بتعيينات المسؤولين الحكوميين• محدودية الموارد (البشرية والمالية)
هيئة غير حكومية للتصديق	<ul style="list-style-type: none">• يجب الاتفاق على نموذج الحوكمة في المنظمة غير الحكومية بصيغة تشمل الهيئات الحكومية• يجب إتمام عملية الاتفاق على الهيئات الممثلة قبل تأسيسها.• يجب صياغة النظم الداخلية والاتفاق عليها.• يجب تخصيص الموارد المالية كي تكون فعّالة.	<ul style="list-style-type: none">• سهولة شمل الموارد البشرية اللازمة• سهولة التجهيز والإدارة• الحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبيّة	<ul style="list-style-type: none">• المشاركة المحدودة للهيئات التنظيمية• التأثير المحدود على أطر العمل السياساتية وعملية التنفيذ الشاملة

يتمثل نموذج الحوكمة المقترح بهيئة متعدّدة الأطراف تهدف إلى دمج المعرفة والخبرة والشبكات المتأثية من القطاعات العامة والخاصة وغير الحكومية من أجل إقامة وتوفير خدمات للشباب والجماعات والمؤسسات الرامية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

ويضمن نموذج الحوكمة المتعدد الأطراف هذا:

- إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات المعتمدة وتأمين الحوافز من القطاع العام.
- تيسير عملية إدراج الموارد البشرية الضرورية.
- الحدّ من مخاطر الفساد والمحسوبية.

توظّف الهيئة ممثلين منتخبين من بين الأطراف الفاعلة الأساسية بناءً على خبراتهم ذات الصلة، للدعم في الكيانات التالية:

الفريق الاستشاري

يوفر التوجيه والدعم لعملية بناء الشراكات والشبكات بالإضافة إلى موامة الاستراتيجيات المحدّدة داخل المؤسسات الواردة ضمن إطار العمل.

ويضم الفريق الاستشاري:

ممثلين عن الوزارات الأساسية وعن الهيئات التنموية الدولية وعن القطاع الخاص.

الفريق الأساسي

يؤمن متابعة عملية التأهيل ورصدها ويقوم أيضًا بالتنسيق بين مختلف الشركاء والأطراف الفاعلة لتطوير الأدوات اللازمة وجمع البيانات لتطوير البحث والخدمات.

يجب أن يضم الفريق الأساسي أفراد من:

- الموظفين الحكوميين المتفانين داخل الهيئة الحاكمة المختارة
- ممثلين عن شبكات المؤسسات الاجتماعية
- ممثلين عن هيئات بحثية والهيئات الأكاديمية والمنظمات الداعمة لمجال الأعمال

